بيان

الوفد الدائم للجمهورية العربية السورية

لدى الأمم المتحدة في نيويورك

أمام

اللجنة القانونية (السادسة)

حول البند /112/ المعنون:

"التدابير الرامية إلى القضاء على الإرهاب الدولي"

يلقيه المستشار

د. رياض خضور

DR. RIYAD KHADDOUR

الرجاء متابعة النص عند الإلقاء

نيويورك في 2018/10/03

السـيد الـرئيـس،

أود بداية أن أتوجه بالتهنئة لكم ولأعضـاء المكتب في اللجنة السـادسـة متمنياً النجاح لنا جميعاً في انجاز مهامنا، في إطار من التعاون والمهنية بما يكفل احترام مبدأ المساواة بين الدول الأعضاء وتحقيق أهداف ومقاصد العمل الأممي.

ينضـــم وفد بلادي للبيان الذي ألقاه الســـيد ممثل جمهورية إيران الإســـلامية الدائم بالنيابة عن الدول الأعضـــاء في حركة عدم الانحياز. كما يود وفد بلادي التأكيد على البيانات والمعلومات المقدمة سابقاً في إطار هذه اللجنة خلال الدورات السابقة فيما يخص هذا البند، واسمحوا لي في هذا السياق أن أضيف بعض النقاط بالصفة الوطنية.

السيد الرئيس

إن أية مقاربة موضـــوعية لآليات التصـــدي للإرهاب والقضـــاء عليه لا يمكن أن تكون منتجة مالم تأخذ بالاعتبار معالجة الجوانب القانونية المتمثلة بالتزامات الدول بموجب أحكام وقواعد القانون الدولي وقرارات مجلس الأمن ذات الصـلة لا سـيما القرار 2178 لعام 2014 الذي كرس ما يمكن وصـــفه باســـتراتيجية شـــاملة لمكافحة الإرهاب ترتكز بصـورة أسـاسـية على حث الدول على الوفاء بالالتزامات المترتبة عليها بموجب القانون الدولي وتبني مقاربة متكاملة تســـتند إلى معالجة العوامل الأسـاسـية التي يمكن أن تفضـي إلى الإرهاب، وذلك عبر منع نشـر الفكر المتطرف ووقف التجنيد ومنع ســـفر المقاتلين الأجانب الإرهابيين والحيلولة دون وصـــول الدعم المـالي لهم ومكـافحـة التطرف العنيف، ومكـافحـة التحريض على ارتكاب أعمال إرهابية بدافع التطرف أو التعصـــب، وتعزيز التســـامح الســـياســـي

والديني والتنمية الاقتصادية والتلاحم الاجتماعي وعدم الإقصاء، وإنهاء النزاعات المسلحة وتسويتها .

السيد الرئيس

إننا في الجمهورية العربية السورية وخلال ما يزيد على عقد من الزمن قد خبرنا أبشع أنواع الإرهاب وأشنع صوره وجرائمه، وهنا يحق لنا أن نسأل الدول التي جاء منها الإرهابيون ماذا فعلت للوفاء بالتزاماتها الدولية حيال مكافحة الإرهاب على النحو المبين في قرار مجلس الأمن أعلاه وما هي التدابير التي اتخذتها حيال ذلك، فقد تحول المقاتلون الإرهابيون الأجانب بفعل تقصير بعض الدول عن الوفاء بالتزاماتها الدولية إلى مرتزقة تحت الطلب يتم نقلهم إلى جبهات القتال للقيام بالمهام التدميرية الموكلة إليهم ليصار إلى نقلهم لاحقاً إلى جبهات أخرى من قبل مشغليهم دون الاكتراث للخطر الداهم الذي يمثله هؤلاء على السلم والأمن الدوليين، بل وحتى على مجتمعاتهم التي جاؤوا منها.

كما أن استمرار الوجود غير الشرعي للقوات الأجنبية لبعض الدول في شمال وشرق سورية ما يزال يوفر الغطاء لأنشطة الإرهابيين وامعانهم في ارتكاب جرائمهم في تدمير البنى التحتية وترويع السكان الآمنين وسرقة النفط ومصادرة المحاصيل لتمويل أنشطتهم في حين تستمر تلك الدول بفرض إجراءات قسرية أحادية الجانب تستهدف مقومات الحياة للشعب السوري. ولعل الأمر الأشد خطورة يتمثل بنشر الفكر المتطرف في تلك المناطق وفرض الإرهابيين لمناهجهم المتطرفة على الأطفال واليافعين وإنتاج أجيال جديدة من الإرهابيين في ظل غياب سلطة الدولة الرسمية وغياب المؤسسات التعليمية بفعل التواجد غير المشروع للقوات الأمريكية والتركية، وبالتالي فإن اية استراتيجية فاعلة لمكافحة إرهاب

داعش والنصـــرة والجماعات الإرهابية المصـــنفة بموجب قرارات مجلس الأمن ستكون قاصرة ما لم يصار إلى إعادة فرض سلطة الدولة السورية ومؤسساتها الرسمية وعلى رأسها المؤسسات التعليمية في تلك المناطق والتعاون مع تلك المؤسسات التي أثبتت نجاحها وفاعليتها في جميع المناطق التي تم دحر الإرهاب منها على امتداد الأراضي السورية.

السيد الرئيس:

إننا في الجمهورية العربية الســورية وانطلاقاً من قناعتنا بأن التعاون الدولي هو الركيزة الأســاســية في مواجهة الإرهاب ندعو جميع الدول إلى دعم جهودنا في مجالات مكافحة الإرهاب وسـعينا لاسـتعادة الأمن والاسـتقرار وضـمان وحدة وسلامة أراضينا وإعادة تأهيل البنى التعليمية والاقتصادية والاجتماعية للقضاء على منابع التطرف وأسباب انتشاره. وانهاء التواجد غير المشروع للقوات الأجنبية في شمال وشرق سورية ووضع حدٍ للإجراءات الاقتصادية القسرية أحادية الجانب المفروضة على الشعب السوري . وشكرا